انطلاق أشغال اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في الصحراء

1207/6

انطلقت، مؤخرا بالداخلة، أشغال الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد والعيون السمارة بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي.

ويأتي انعقاد هذه الدورة، التي تستمر يومين، حسب بلاغ للمجلس، في سياق الاشتراك في الخصوصيات الاجتماعية للأقاليم الجنوبية وتقاطع الرهانات ومخططات العمل، ومن أجل تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى ما بين اللجنتين. وأبرز اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية أصبحت الفاعل الأساس الجديد في المنطقة بفضل عملها اليومي والمتواصل القائم على المهنية، والذي يؤسس لمقاربة حقوقية جديدة. وأكد اليزمي أهمية هذه الدورة التي تحتضنها مدينة الداخلة كفرصة لتقييم العمل وتطويره وتعميق النقاش بشأنه، وإيجاد السبل الكفيلة بمواجهة التحديات المطروحة من منظور حقوقي.

لقاء مشترك للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد والعيون السمارة

فاعلون يستعرضون ما تعيشه المنطقة من تطورات متسارعة في مجال حقوق الإنسان

2/1070

احتضنت مدينة الداخلة،خلال اليومين الماضيين، أشغال الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي.

ويأتي انعقاد هذه الدورة في سياق الاشتراك في الخصوصيات الاجتماعية للأقاليم الجنوبية وتقاطع الرهانات ومخططات العمل ومن أجل تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى في ما بين اللجنتين.

وأبرز اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لهذه الدورة أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية أصبحت الفاعل الأساسي الجديد في المنطقة بفضل عملها اليومي والمتواصل القائم على المهنية والذي يؤسس لمقاربة حقوقية جديدة.

وأشار إلى السمعة التي يحظى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه، مستعرضا جملة من الانجازات التي حققها في المجال الحقوقي وفي مجال الإصدارات (حوالي 40 إصدارا) بفضل عمله الدؤوب القائم على معايير مهنية جعلت منه إحدى المؤسسات الأكثر نشاطا وديناميةخلال السنتين الأخيرتين على الصعيد الدولي.

وأكد اليزمي على أهمية هذه الدورة التي تحتضنها مدينة الداخلة كفرصة لتقييم العمل وتطويره وتعميق النقاش بشانه وإيجاد السبل الكفيلة بمواجهة التحديات المطروحة من منظور حقوقي.

وأوضح أن الاجتماع المشترك بين اللجنتين، اللتين تم تنصيبهما منذ قرابة سنتين، يشكل أيضا فرصة لطرح ومناقشة برنامج عمل السنة المقبلة لتطوير عمل اللجنتين، والانكباب على محاور أساسية استراتيجية تهم استقبال المواطنين بشكل يومي والوصول إلى حلول لمشاكلهم المتعلقة بحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لعلاقة سليمة بين المواطنين والإدارات العمومية في ميدان حقوق الإنسان طبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة.

كما سيكون هذا اللقاء، يضيف اليزمي، فرصة لتقوية التكوين والتكوين المستمر لأعضاء المجلس وأعضاء اللجنتين الجهويتين ولكل الفاعلين في المجتمع المدني والمسؤولين في السلطات العمومية.

وقال اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية التي أصبحت فاعلا أساسيا على المستويين المحلي والوطني، تقوم بعمل يومي لاستقبال المواطنين للتحقيق في شكاياتهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولة حلها عن طريق التحري والاتصال مع السلطات.

وأضاف أن هناك كذلك مجهودا كبيرا لنشر ثقافة حقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تم على سبيل المثال بالعيون تنظيم أكثر من 19 ندوة للتدريب والتكوين على حقوق الإنسان بشراكة مع آليات دولية تجمع كل فئات المجتمع، ورجال ونساء كل المرافق العمومية، كما أن هناك عملا كبيرا في ميدان استقبال الوفود الأجنبية «المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وسفارات ومنظمات غير حكومية ومراكز بحث دولية، بحيث إن العيون مثلا استقبلت خلال أقل من سنتين أكثر من 60 بعثة.

وتدخل خلال الجلسة الافتتاحية أيضا كل من محمد لمين السملالي، ومحمد سالم الشرقاوي وتوفيق البرديجي على التوالي رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد، والعيون السمارة، وطانطان كلميم، حيث أجمعوا على إبراز أهمية هذه الدورة وما يجمع بين عمل هذه اللجان من خصوصيات اجتماعية وقضايا كبرى مشتركة وتنسيق وتعاون.

واستعرضوا ما تعيشه المنطقة من تطورات متسارعة في مجال حقوق الإنسان وما يتم القيام به من تدخلات وجهود في هذا المجال في عمل متواصل لتجاوز كل الإكراهات بشكل مهني واحترافي من خلال تعزيز عمل هذه اللجان وتنمية قدراتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

وتميزت الجلسة الافتتاحية أيضا بتقديم عرضين حول حصيلة أنشطة اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وتضمن جدول أعمال الدورة خلال اليوم الأول تقديم منسقي مجموعات العمل لمشاريع البرامج لسنة 2014 وفتح نقاش من أجل تداول ودراسة مخططات العمل برسم نفس السنة.

واستفاد أعضاء اللجنتين، خلال اليوم الثاني، من ورشة تدريبية حول «آليات الرصد والتتبع» لفائدة أعضاء اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان، أطرها خبراء في مجال حماية حقوق الإنسان.

بدائل العقوبات السالبة للحرية أقل تكلفة وأكثر فائدة بالنسبة للدولة والمجتمع

4681/6

أكد خبراء شاركوا في افتتاح ندوة دولية حول (العقوبات البديلة بالمغرب: ضرورة مستعجلة) نظمت طيلة يوم الأربعاء الأخير بالرباط ، أن اعتماد بدائل للعقوبات السالبة للحرية داخل القوانين الجنائية، كما هو معتمد في عدد من القوانين الأوروبية ، أثبتت نجاعتها لكونها أقل تكلفة، وأكثر فائدة سواء بالنسبة للدولة أو المجتمع .

وأوضح الخبراء ، خلال هذه الندوة المنظمة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن البلدان التي انخرطت في هذا النهج ، من خلال إعمال إجراءات بديلة منها الوساطة والخدمة من أجل المنفعة العامة والغرامات المالية، تسعى لتطويره للتقليل من الاكتظاظ داخل السجون وتفادي معالجة الآثار المترتبة عن العقوبات الحبسية .

وفي هذا الصدد اعتبر، بيير فيكتور تورنيي مدير الأبحاث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا ومختص في علم الإجرام، أن بعض الإجراءات المطبقة بعدد من بلدان أوروبا ومنها فرنسا، تعتبر أقل تكلفة من اللجوء مباشرة للعقوبة السجنية، مشيرا إلى أن هذا النهج يساهم في التقليل من الاكتظاظ وتفادي التكلفة المالية لرعاية نزلاء السجون وإعادة إدماجهم.

وقال إن من بين هذه الإجراءات، هناك الوساطة الجنائية كإجراء لتدبير النزاعات، في مسعى لبلوغ هدفين متكاملين، يتمثل الأول في تحقيق عدالة متفاوض حولها ، ليست بالضرورة جنائية، والثاني في تحقيق عدالة علاجية تصب في مصلحة الضحية، إضافة إلى نهج الخدمة التي تصب في خانة المصلحة العامة، والغرامات المالية، وتقليص مدة العقوبات داخل أسوار السجون، وهو ما يساهم في تفادي مشاكل رعاية نزلاء السجون.

من جهته، أكد إيف كارتويفلس خبير في علم الإجرام وعميد جامعة سان لويس ببروكسيل، أن الوساطة الجنائية باعتبارها وسيلة ناجعة لتدبير النزاعات ، تشكل فلسفة جديدة ونموذجا تشاركيا من العدالة يكرس الإنصاف بدل العقاب .

وفد برلماني بيرُوفِي يجري مباحثات بالمغرب

هسبريس . أمين الخياري
الجمعة 01 نونبر 2013 - 07:05

يقوم وفد برلماني بيروفي بزيارة عمل رسمية للمغرب تدوم خمسة أيام بمشاركة مسؤولين بالسلطة التشريعية لليمَا، ويجري حاليا لقاءات ومباحثات هامة مع عدد من المسؤولين بالمغرب.

الوفد يضم رؤساء للجان دائمة بالبرلمان البيروفي، حيث قاموا بعقد لقاءات مباحثات هامة مع كل من كريم غلاب رئيس مجلس النواب ومحمد الشيخ بيدالله رئيس مجلس المستشارين و صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية و التعاون ولحسن حداد وزير السياحة

الوفد وقف كذلك عبر مباحثات معمقة مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، على التطورات التي تعرفها قضية الصحراء المغربية والمستجدات التي تشهدها البلاد عموما.

وفي هذا السياق عبر الوفد البيروفي عن دعمه الكامل للموقف المغربي في قضية الصحراء المغربية وكذا الخطوات التي يقطعها المغرب في مجال تعزيز الممارسة الديموقراطية بالبلاد، مذكرين في الوقت نفسه بالرسالة التي سبق ووجهها رئيس مجموعة الصداقة المغربية البيروفية -من جهة البيرو- إلى مجلس الأمن يدعم علانية من خلالها الطرح المغربي.

وقالت النائبة نبيلة بنعمر رئيسة لجنة الصداقة المغربية البيروفية أن هذه الزيارة تندرج في إطار التفعيل الأمثل للدبلوماسية البرلمانية وذلك لخدمة القضية الوطنية الأولى ثم مجال التعاون الشامل في قضايا اقتصادية وسياحية وثقافية.. كما أضافت النائبة بنعمر أن "الزيارة ترسخ لخمسين سنة من العلاقات المغربية البيروفية المتميزة وتؤشر على بداية علاقات تعاون معمقة ستكون مناسبة الاحتفال بهذه العلاقات التاريخية بداية لدينامية أخرى".

http://hespress.com/permalink/92808.html

هذه هي الجمعيات الانفصالية والوحدوية التي استمع اليها مبعوثا مجلس اليزمي إلى العيون بخصوص أحداث السبت الأسود

حميد بوفوس . كود . العيون
الجمعة 1 نونبر 2013 - 10:22

علمت " كود " أن مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون، احتضن منذ يوم أمس الأربعاء 30 أكتوبر الجاري، جلسات استماع قام بها المستشارين الموفدين من طرف رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مدينة العيون، لكافة المواطنين الذين تقدموا بشكايات إلى اللجنة الجهوية بمكتب العيون السمارة، بخصوص اقتحام و مداهمة المنازل بحي معطى الله خلال أحداث السبت، حيث فاق عدد الشكايات 50 حالة.

و أفاد مصدر " كود " أن صباح اليوم الخميس عرف مقر اللجنة بالعيون، اجتماعات مع هيئات و جمعيات منها " فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالعيون، و أعضاء من حزب العدالة و التنمية من بينهم البرلماني " حمزة الكنتاوي " و " الكوديسا " و " الجمعية الصحراوية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالصحراء من طرف الدولة المغربية " .

http://www.goud.ma/%D9%87%D8%B0%D9%87-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%B5%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D8%AF%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB%D8%A7_a36388.html

كتاب يحمل عنوان "الصحراء.. جدلية الإنسان والمجال"

و م ع
الجمعة 1 نونبر 2013 – 17:02

صدر مؤخرا كتاب يحمل عنوان "الصحراء.. جدلية الإنسان والمجال"، وهو عبارة عن تجميع الملتقى الثالث للفكر في الصحراء المغربية ، الذي كان قد نظم بمدينة بوجدور فلخلاصات أشغال ي يناير 2013 بمبادرة من جمعية الشعلة للتربية والثقافة (فرع بوجدور).

ويتوزع الكتاب ، الصادر في طبعته الأولى سنة 2013 ضمن منشورات الجمعية ، إلى عدة محاور تبرز مختلف أوجه الوحدة الترابية للمغرب ، كما تعالج مختلف أوجه الحياة ومظاهر العيش والإبداع والثقافة بالأقاليم الجنوبية للمغرب.

ففي المحور الأول من الكتاب تطرق محمد اليازغي الوزير السابق والقيادي في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى المراحل التي قطعها مسلسل الوحدة الترابية للمملكة والظروف التي أحاطت باسترجاع المغرب لأقاليمه الجنوبية، مذكرا في هذا الصدد بالخطوات التي أقدم عليها المغرب لوضع حد لهذا النزاع المصطنع الذي عمر طويلا ، منها مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

وفي المحور الثاني ، تطرق محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، إلى الجانب المتعلق بحفظ الذاكرة في تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب ، كما عالج باحثون مغاربة شاركوا في الندوة مظاهر الحقوق الثقافية والبيئية وتدبير المجال الترابي بالصحراء المغربية.

وفي شق له علاقة بالجانب الأنتربولوجي ، عالج باحثون مغاربة ، في المحور الثالث ، جوانب تخص مكانة القبيلة بالمناطق الصحراوية والحرف التقليدية الحسانية ، في حين أبرز باحثون آخرون ، في المحور الرابع ، صورة المرأة في مجتمع الصحراء ، وخصائص المثل الشعبي الحساني والأعراف والعادات بهذه المناطق ، وجوانب متعلقة بالجانب الإبداعي.

وأبرز محمد البوزيدي رئيس جمعية الشعلة فرع بوجدور، في تقديمه للكتاب ، أن المناطق الصحراوية المغربية غنية بمواردها البشرية والطبيعية ، مشيرا إلى أن الصحراء تشكل مجالا خصبا للبحث العلمي.

http://www.alkhabar.ma/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AC%D8%AF%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84_a57413.html

الداخلة.. انطلاق الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة

و.م.ع
02.11.2013

الداخلة / 2 نونبر 2013/ومع/ انطلقت اليوم السبت بالداخلة، أشغال الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي.

ويأتي انعقاد هذه الدورة، التي تستمر يومين حسب بلاغ للمجلس، في سياق الاشتراك في الخصوصيات الاجتماعية للأقاليم الجنوبية وتقاطع الرهانات ومخططات العمل ومن أجل تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى في ما بين اللجنتين. وأبرز السيد اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لهذه الدورة أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية أصبحت الفاعل الأساسي الجديد في المنطقة بفضل عملها اليومي والمتواصل القائم على المهنية والذي يؤسس لمقاربة حقوقية جديدة.

وأشار إلى السمعة التي يحظى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه، مستعرضا جملة من الانجازات التي حققها في المجال الحقوقي وفي مجال الإصدارات (حوالي 40 إصدارا) بفضل عمله الدؤوب القائم على معايير مهنية جعلت منه إحدى المؤسسات الأكثر نشاطا وديناميةخلال السنتين الأخيرتين على الصعيد الدولي. وأكد السيد اليزمي على أهمية هذه الدورة التي تحتضنها مدينة الداخلة كفرصة لتقييم العمل وتطويره وتعميق النقاش بشأنه وإيجاد السبل الكفيلة بمواجهة التحديات المطروحة من منظور حقوقي. وأوضح أن الاجتماع المشترك بين اللجنتين، اللتين تم تنصيبهما منذ قرابة سنتين، يشكل أيضا فرصة لطرح ومناقشة برنامج عمل السنة المقبلة لتطوير عمل اللجنتين، والانكباب على محاور أساسية استراتيجية تهم استقبال المواطنين بشكل يومي والوصول إلى حلول لمشاكلهم المتعلقة بحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لعلاقة سليمة بين المواطنين والإدارات العمومية في ميدان حقوق الإنسان طبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة.

كما سيكون هذا اللقاء، يضيف السيد اليزمي، فرصة لتقوية التكوين والتكوين المستمر لأعضاء المجلس وأعضاء اللجنتين الجهويتين ولكل الفاعلين في المجتمع المدني والمسؤولين في السلطات العمومية.

وقال السيد اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية التي أصبحت فاعلا أساسيا على المستويين المحلي والوطني، تقوم بعمل يومي لاستقبال المواطنين للتحقيق في شكاياتهم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولة حلها عن طريق التحري والاتصال مع السلطات.

وأضاف أن هناك كذلك مجهودا كبيرا لنشر ثقافة حقوق الإنسان، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه تم على سبيل المثال بالعيون تنظيم أكثر من 19 ندوة للتدريب والتكوين على حقوق الإنسان بشراكة مع آليات دولية تجمع كل فئات المجتمع، ورجال ونساء كل المرافق العمومية، كما أن هناك عملا كبيرا في ميدان استقبال الوفود الأجنبية "المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة وسفارات ومنظمات غير حكومية ومراكز بحث دولية، بحيث إن العيون مثلا استقبلت خلال أقل من سنتين أكثر من 60 بعثة.

وتدخل خلال الجلسة الافتتاحية أيضا كل من السادة محمد لمين السملالي، ومحمد سالم الشرقاوي وتوفيق البرديجي على التوالي رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالداخلة اوسرد، والعيون السمارة، وطانطان كلميم، حيث اجمعوا على إبراز أهمية هذه الدورة وما يجمع بين عمل هذه اللجان من خصوصيات اجتماعية وقضايا كبرى مشتركة وتنسيق وتعاون.

واستعرضوا ما تعيشه المنطقة من تطورات متسارعة في مجال حقوق الإنسان وما يتم القيام به من تدخلات وجهود في هذا المجال في عمل متواصل لتجاوز كل الإكراهات بشكل مهني واحترافي من خلال تعزيز عمل هذه اللجان وتنمية قدراتها للقيام بالمهام المنوطة بها.

وتميزت الجلسة الافتتاحية أيضا بتقديم عرضين حول حصيلة أنشطة اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. ويتضمن جدول أعمال الدورة خلال اليوم الأول تقديم منسقي مجموعات العمل لمشاريع البرامج لسنة 2014 وفتح نقاش من أجل تداول ودراسة مخططات العمل برسم نفس السنة. وسيستفيد أعضاء اللجنتين، خلال اليوم الثاني، من ورشة تدريبية حول "آليات الرصد والتتبع" لفائدة أعضاء اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان، سيؤطرها خبراء في مجال حماية حقوق الإنسان.

04/11/2013 Conseil national des droits de l'Homme

البحث عن عقوبات بديلة عن السجن بالمغرب

المصدر: | 3 نوفمبر 2013 | الأخبار, الأولى | 52 مشاهدة

استحضر المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة مجموعة من التجارب المقارنة بكل من فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية للتقعيد لفلسفة العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن بالمغرب، وذلك خلال الندوة الدولية التي تم تنظيمها أول أمس الأربعاء بالرباط حول العقوبات البديلة،

إذ تم التأكيد أن عددا من الدول الديمقراطية باتت تعمل بشكل متزايد على إدماج هذه العقوبات في نظامها الجنائي بالنظر لما حققه تفعيلها من إسهام إيجابي في التقليص من جهة من حالات العود وعدد النزلاء بالمؤسسات السجنية.

وأشاد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذه الندوة التي نظمها المجلس بشراكة بين جمعية أصدقاء مراكز الإصلاح وحماية الطفولة وجمعية عدالة، إقدام الهيئة الوطنية للحوار حول إصلاح منظومة العدالة على إدراج مبدأ العقوبات البديلة ضمن الهدف الفرعي الثالث المتعلق بتجديد السياسة الجنائية في إطار الهدف الاستراتيجي الثالث المتعلق بتقوية الحماية القضائية والحقوق والحريات، مشيرا أن المجلس سواء في صيغته السابقة أو الحالية مافتئ يرافع حاثا السلطات العمومية من أجل إدماج العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية في المنظومة الجنائية الوطنية كضرورة مستعجلة وذلك في أفق تحديث النظام العقابي وأنسنة العقاب.

وذكر في هذا الصدد بما تضمنه التقرير الموضوعاتي قبل أشهر حول المؤسسات السجنية والذي أبرز حجم الاكتظاظ الذي تعرفه السجون، حيث تضم حوالي 7000 شخص محكومين بمدد أقل من 6 أشهر بسبب مخالفات وجنح بسيطة، قائلا «إن هذا يبرز أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة إلى إدماج وتنويع العقوبات البديلة في المنظومة الجنائية الوطنية».

ونبه الأمين العام في إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ما حققته التجارب المقارنة على هذا المستوى، وكذا ما تمخضت عنه تجربة النظام الجنائي الوطني، خاصة فيما يتعلق بالعقوبات البديلة والممارسات الفضلى في المجال، ومصادر ورهانات الوساطة الجنائية وبدائل المتابعة الجنائية وبدائل الإيداع بالسجن المطبقة في الأنظمة القانونية الأروبية القارية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى خلاف ذلك اعتبر ذ.محمد المشيشي العلمي وزير العدل السابق، أنه لا يجب الخلط بين العدالة والقضاء بكل مفاهيمه والبدائل مع مشكل اكتظاظ السجون، مبرزا أن هذا مشكل آخر يقتضي ولو أنه يمكن القول أن إعادة النظر في العدالة الجنائية والعقوبات الجنائية من العوامل التي تساهم وتسهل في تخفيف من اكتظاظ السجون، الذي يبقى مشكلا قائما بذلته.

وأكد أن العقوبات البديلة عن السجن موجودة في المجتمع المغربي بل وفي التشريع المغربي بل وطبقت قبل عقود عديدة في العديد من الجهات، مشددا في هذا الصدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في هذه المسألة ما يتعلق بخصوصية كل مجتمع، فالمجتمع المغربي متعدد المكونات والثقافات.

وقال «إنه لا يمكن أن نستمر في الحلول السهلة بالاستيراد الأعمى ذلك الاستيراد الذي أشار إليه ألبير بيرتران في كتابه الشهير الذي عنونه ب «الدولة المستوردة»، فقد استوردنا كل شيء ولربما سوف نستورد الدولة بكامل مفاهيمها ومؤسساتها»، وهنا، يشير المشيشي، «يمكن أن نستورد كثيرا من الأشياء ولكن لا يمكن استيراد العدالة لأن هذه الأخيرة تعد شيئا خاصا بالرغم من أنه تحكمها مبادئ كونية».

واعتبر المشيشي الذي يعد أحد رجالات القانون في المغرب والذي خبر المجال بشكل قريب من خلال مهنته كأستاذ بجامعة محمد الخامس بالرباط، ووزارة العدل التي كان على رأسها، أن العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن بالمغرب تبقى إشكالية ترتبط بعدم التفعيل فحسب، موضحا «أن البدائل كانت موجودة ولازالت لكن المشكل الأكبر لدينا في المغرب ليس في استحداث مؤسسات جديدة أو ابتكار قواعد جديدة بل المشكل يتمثل أساسا في عدم تفعيل ما هو لدينا من ترسانة قانونية وآليات قائمة، حيث أن القضاء الجنائي يضم وسائل عديدة، لكن هذا التشريع ميت لأنه يبقى حبيس الورق، فيما البعض من هذه الآليات والتشريعات غير مفعل بشكل كامل أو مفعل بشكل معوج».

واقترح تفعيل ما يتضمنه التشريع وما يتوفر عليه المجتمع المغربي من مؤسسات تقليدية من مثل الأمناء الذين يحاولون حل المشكل قبل أن يتطور ويصل إلى المحتسب والقاضي اللذين بيدهما العقاب، فضلا عن الغرف الصناعية والتجارية والجمعيات المهنية، والتي هي منظمة تنظيما محكما ولها مجالس /

تتمتع بسلطات تأديبية، مشيرا إلى أنه يمكن توسيع القضاء التأديبي والمهني لتقليص اللجوء إلى القضاء.
وكشف مشيشي الذي شارك ضمن هيئة إعداد ميثاق وطني لإصلاح منظومة العدالة، عن حجم النقاش وطوله وعمقه واتساعه الذي عرفته الهيئة حول السياسة الجنائية والتي تمكنت من وضع الأحكام والقواعد التي على الدولة أن تتبعها لوضع سياسة جنائية.
من جانبه اعتبر عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، عبد الإله أونير أن منظومة القانون الجنائي الوطني لم تواكبها سياسة وطنية لمحاربة الجريمة، معلنا أن الدولة فشلت في عملية محاربة الجريمة، وهذا ما يبرز حجم الاكتظاظ الذي تعرفه السجون، معلنا عن وجهة نظره بخصوص الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدالة التي قال إنها لم تقدم أية إشارة حول فلسفة العقوبات البديلة عن الإيداع في السجن، علما أن المجتمع المغربي التجأ إلى هذه الآلية منذ سنين بعيدة، حيث كانت تتدخل الجماعة في إطار الوساطة الجنائية لفض نزاع بين طرفين أو إجراء صلح يقبل فيه الطرفان بتنازلات .
يشار إلى أن الندوة الدولية التي امتدت فعالياتها طيلة يوم الأربعاء الماضي، شهدت مشاركة خبراء قانونيين من المغرب وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن خبراء وقضاة ومحامين ومهتمين من المغرب، تم خلالها تقديم عروض تمحورت حول الوساطة الجنائية كإطار قضائي، ثم البدائل عن المتابعات الجنائية من قبيل مسطرة الصلح والوساطة والغرامات الإدارية، والأمر بالأداء وتذكير مرتكب المخالفة بمقتضيات القانون والآثار الجنائية المترتبة عن فعله، ثم إعادة التأهيل بدل العقاب المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية في حق المنحرفين من القاصرين والبالغين، وهي حلول ترمي إلى إعادة تأهيل المتهمين بدل معاقبتهم مما يمكن من تقليص تعاطي المخدرات ومعدل الجريمة، بل وتحسين الأمن وتقليص تكاليف العدالة الجنائية.

http://www.elaioun24.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84

الفن السابع في خدمة قضايا حقوق الإنسان

أضيف في 02 نونبر 2013 الساعة 10 : 14

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الرباط – القنيطرة والنادي السينمائي بالقنيطرة ندوة صحفية يوم الأربعاء 30 اكتوبر 2013 على الساعة السادسة ونصف مساء (18:30) بفندق المعمورة بمدينة القنيطرة، وذلك لتقديم البرنامج العام لفعاليات الملتقى الجهوي الثاني للسينما وحقوق الإنسان، الذي سينطلق ابتداء من من 01 نونبر الى غاية 16 منه تحت شعار "الفن السابع في خدمة قضايا حقوق الإنسان".

ويأتي تنظيم هذه التظاهرة انطلاقا من قناعة المنظمين بأهمية الفن السابع بشكل خاص والفنون بشكل عام في إشاعة قيم المواطنة وثقافة حقوق الإنسان، وكذا باعتبار السينما أداة للتعبير عن القضايا الإنسانية.

وستعرف هذا التظاهرة السينمائية عرض فيلم "العيش في تازمامارت" (Vivre à TAZMAMARTللمخرج دايفي زيلبيرفاين (Davy Zylberfajn)وفيلم "شتي يادني" (Que vienne La pluieلبهيج حجيج (لبنان) وفيلم "برلين توجد في ألمانيا" (Berlin is in Germany)لهانز ستور () Hannes Stöhrالمانيا)، فيلم :"الأستاذ" (Le professeurل محمود بن محمود (تونس)، فيلم " هم الكلاب" (C’est eux Les chiensلهشام العسري (المغرب)، الفيلم الوثائقي "أحرار في سجن غزة" (libres dans la prison de Gaza)، فيلم " 1995" لخالد يوسف، فيلم الطريق إلى كابول (la route vers kaboolلإبراهيم شكيري (المغرب).

كما يشمل برنامج الملتقى تنظيم ندو ة حول " الاعتقال والسجن في السينما " بالإضافة إلى تنظيم لقاء مفتوح حول تجربة الاعتقال السياسي مع الكاتب والروائي المصري شريف حتاتة.

http://maarifpress.com/news4623.html

"الانصاف وحقوق الطفل: أي دور للمشرع" موضوع يوم دراسي بمقر مجلس المستشارين

عبدالله سوسي – الرباط –

في إطار تفعيل الشراكة بين مجلس المستشارين و مكتب منظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة بالمغرب – اليونيسف ، و احتفالا بالذكرى العشرين لإبرام اتفاقية حقوق الطفل، نظم بمقر مجلس المستشارين يوم دراسي و ذلك يوم الخميس 31 اكتوبر 2013 في موضوع : "الانصاف وحقوق الطفل: أي دور للمشرع"

و يأتي اختيار هذا الموضوع تماشيا مع روح و مضامين دستور 2011 الذي يعبر عن التزام المملكة المغربية بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا ، و في هذا الاطار جدد الدستور من خلال الفصل 32 التزام " الدولة لتوفير الحماية القانونية ، و الاعتبار الاجتماعي و المعنوي لجميع الاطفال ، بكيفية متساوية ، بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية ..... التعليم الاساسي حق للطفل و واجب على الاسرة و الدولة " .

استهلت الفترة الصباحية بكلمة الدكتور محمد الشيخ بيد الله ، رئيس مجلس المستشارين ، تلتها مداخلة السيد كريم غلاب رئيس مجلس النواب . و كلمات كل من السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن و المرأة و الاسرة و التنمية الاجتماعية ، ممثل المجلس الوطني لحقوق الانسان ، السيد المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان ، السيد مصطفى دانيال المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل ، السيد خيري بلخير نائب رئيس لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية ، السيدة ريجينا دي دومينيس ممثلة اليونيسف بالمغرب ، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني و وسائل الاعلام .

و خصصت الفترة الصباحية لتدارس و مناقشة خلاصات التقرير الصادر عن اليونيسف " اقرار مبدأ المناصفة لتسريع وتيرة حقوق الطفل بالمغرب " ، فيما خصصت الفترة المسائية لورشة عمل بعنوان : أي دور للاطار الاداري في ترسيخ مبدا الانصاف على المستوى التشريعي ؟ و قد تم اعتماد خلاصات و توصيات عملية من اهمها الاسراع في اخراج مدونة الطفل ، و احداث خلية للطفل في البرلمان .

http://www.souss24.com/85118.html

دفن أفارقة مجهولي الديانة في مقبرة المسلمين بالناظور

أمرت النيابة العامة بالناظور، أخيرا، بدفن جثامين مهاجرين أفارقة في إحدى مقابر المدينة، بعد فترة على وفاتهم وإيداعهم مستودع الأموات. ووفق معطيات ''الصباح'' تكلف دركيان وعون تابع لبلدية الناظور وأفراد من الهلال الأحمر بالإشراف قبل اقل من أسبوعين على عملية الدفن بمقبرة ''سيدي سالم''، وأشير إلى الهوية المجهولة للجثامين برموز مكتوبة فوق لوحات أسمنتية تم نصبها فوق كل قبر على حدة. وأحيطت ترتيبات عملية الدفن بسرية تامة بالنظر إلى حساسية وجود جثامين مجهولة الهوية والديانة وسط مقابر المسلمين، ووقفت ''الصباح'' على مقابر أخرى لأشخاص مجهولي الهوية تم دفنهم بالطريقة نفسها بعد انصرام مدة على بقاء جثامينهم في مستودع الأموات، من بينهم مهاجرون أفارقة توفوا في حوادث متفرقة بضواحي الناظور. ويتعلق الأمر حسب المصادر ذاتها، بسيديتين وطفلين صغيرين سبق أن أودعوا مستودع الأموات بعد وفاتهم في ظروف غامضة، يشتبه في انها مرتبطة بمحاولة للهجرة السرية على متن قارب تقليدي، سبق أن ضبط أواخر شهر فبراير الماضي غير بعيد من سواحل الناظور وعلى متنه أزيد من 60 مهاجرا إفريقيا بينهم نساء وأطفال. من جهتها، أكدت جمعيتان تنشطان في الدفاع عن قضايا المهاجرين الأفارقة في بلاغ لهما أن جثتي مهاجرين إفريقيين عثر عليهما في غشت الماضي في ضواحي الناظور القريبة من مليلية وتم إيداعها مستودع الأموات بالمستشفى الحسني. وأشار البلاغ، تتوفر الصباح على نسخة منه، إلى أن جمعية الريف لحقوق الإنسان وجمعية بني ازناسن للثقافة والتنمية والتضامن راسلتا في وقت سابق كلا من وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان لفتح تحقيق حول ملابسات العثور على جثث أربعة مهاجرين أفارقة داخل مياه البحر. وجوابا على هذه المراسلة، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في رد يحمل توقيع أمينه العام محمد الصبار، أن المجلس توصل بجواب من المفتشية العامة للقوات المساعدة مفاده أن التحريات التي بوشرت حول حادث تعرض احد المهاجرين الأربعة لمطاردة أفراد من القوات المساعدة ووفاته غرقا بعد ارتمائه داخل مياه البحر أظهرت أن المكان الذي غرق به المهاجر الإفريقي لا يخضع لمراقبة عناصر القوات المساعدة. وجاء هذا الرد من المجلس الوطني بعدما أثارت الجمعيتان المذكورتان مسألة عدم تقديم المساعدة للمهاجر واكتفاء عناصر من القوات المساعدة بالتفرج عليه لحظة غرقه، قبل نقل جثمانه إلى المستشفى دون فتح أي تحقيق من لدن النيابة العامة في الموضوع.

http://www.capnador.com/%D8%AF%D9%81%D9%86-%D8%A3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1_a7844.html

فعاليات الدورةالرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بجهة الداخلة–أوسرد وجهة العيون

الداخلة 24 :

عقدت الدورة العادية المشتركة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة–أوسرد واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة ،

فبعد كلمة السيد محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة ،أخذ بعد ذلك الكلمة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب السيد إدريس اليزمي ، وبعده السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون . السمارة. وتم عرض حول حصيلة أنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة . أوسرد وعرض حول حصيلة أنشطة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسام العيون . السمارة.

ويأتي عقد هذه الدورة المشتركة في سياق الاشتراك في الخصوصيات الاجتماعية للأقاليم الجنوبية وتقاطع الرهانات ومخططات العمل ومن أجل تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى فيما بين اللجنتين.

وتم فتح النقاش من أجل تداول ودراسة مخططات العمل برسم سنة 2014 خلال اليوم الأول. وسيستفيد أعضاء اللجنتين، خلال اليوم الثاني من ورشة تدريبية في مجال التتبع والرصد لفائدة أعضاء اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان، سيؤطرها خبراء في مجال حماية حقوق الإنسان.

http://www.dakhla24.com/news2591.html/

نقل المعتقل السياسي الصحراوي عبد الجليل العروسي الى المستشفى بعد تدهور حالته الصحية

كتبها adminبتاريخ 2 نوفمبر, 2013 | اضف تعليقك

أقدمت اليوم إدارة السجن المحلي سلا01/المغرب على نقل المعتقل السياسي الصحراوي ضمن مجموعة اكديم ازيك "عبد الجليل لعروسي" الى مستشفى ابن سينا لإجراء فحوصات طبية هناك للتأكد اكثر من حالته الصحية في حدود الساعة15 H15MINحيث كان في استقباله طبيب أفريقي من دولة بوركينافاسو أكد ان من الضروري اعادة تشخيص حالة المعتقل عبد الجليل لعروسي من البداية وإعادة اجراء كل الكشوفات والفحوصات الطبية بعد أن قام بقياس معدل ضغط الدم الذي تبين عن استقراره بنسبة 22/11 و 22/12 و 22/11 و 22/11 كل هذا كان على بحضور أعضاء المجلس الوطني لحقوق الانسان في شخص عبد الحميد الدوق ومسؤولون بإدارة السجون وإعادة الإدماج.

تجدر الإشارة أنه في انتظار إعطاء وإصدار أوامر عليا من المسؤولين لإعادة متابعة هذه الحالة المستعجلة والخطيرة وتمكين المعني بالأمر من الحق في العلاج الكامل واللازم وإجراء العملية الجراحية على مستوى الركبتين أكد المعتقل السياسي عبد الجليل العروسي على المسؤولين الحاضرين نقله الى مستشفى آخر تتوفر فيه كل وسائل العلاج والتزام المجلس الوطني لحقوق الانسان بمسؤوليته الكاملة في توفير ذلك.

لجنة عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين

مجموعة أكديم إزيك

http://www.adamir.net/%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84/

تازة تشتعل من جديد وحقوقيون يناشدون الصبار التدخل لنزع فتيل التوتر قبل فوات الأوان – فيديو

بتاريخ 1 fév, 2012

تجددت المواجهات من جديد في مدينة تازة بين السكان والقوات العمومية بعد زوال يوم الأربعاء 1 فبراير ، وبحسب مصادر من عين المكان فإن الوضع اتخذ منحى خطيرا جدا حيث اتسمت المواجهات بالعنف بين الجانبين وأسفرت عن إصابات عديدة متفاوتة في صفوف الطرفين في الوقت الذي تستمر فيه المواجهات إلى غاية كتابة هاته السطور .

وذكر محمد الشيابري عن فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة ل « لكم » أن ما يقع في تازة أصبح يدعوا للقلق وغير مطمئن مشيرا إلى أن اصطدامات اليوم شهدت تراشقا قويا بالحجارة بين الطرفين واستعملت فيه الغازات المسيلة للدموع مما سبب عددا من الإصابات والإغماءات في صفوف الشبان الغاضبين وكذا في صفوف بعض رجال الأمن ، وأردف الشيابري أن ما أجج غضب السكان هو إقدام الأمن على اعتقال خمسة شبان من حي الكوشة مساء يوم أمس واقتيادهم إلى وجهة غير معلومة على خلفية أحداث الأربعاء الأسود لتتطور الاحتجاجات التي تحولت إلى اعتصام أمام محكمة الاستئناف بتازة وقطع الطريق الوطنية رقم 6 ومسيرة إلى السجن المحلي لتقتحم القوات العمومية حي الكوشة محاولة منع المسيرة من الوصول إليها لتندلع شرارة مواجهات جديدة .

وناشد فاعلون حقوقيون وجمعويون من تازة عبر موقع » لكم » الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار للتدخل الفوري والعاجل لتهدئة الأمور ونزع فتيل التوتر في تازة قبل فوات الأوان

http://www.elaioun24.com/%D8%AA%D8%A7%D8%B2%D8%A9-%D8%AA%D8%B4%D8%AA%D8%B9%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84/

Kénitra

Cinéma et droits de l'Homme

5-17185

Le Bureau du club du cinéma, présidé par Omar Ait El Mokhtar, organise, en collaboration avec la Commission régionale des droits de l'Homme de Rabat/Kénitra, des rencontres, sous le signe « Cinéma, prison et détention », avec les prisonniers de Kénitra, Souk El Arbaa, Sidi Kacem, Sidi Slimane, Belksiri, Tifelt et Salé, et ce, du 12 Novembre au 16 Novembre 2013, avec projection de nombreux films. Films qui seront également projetés pour le grand public. Le programme détaillé de ce forum a été annoncé lors d'un point de presse donné récemment à l'hôtel Maamora à Kenitra. Il s'agit de la projection de films très spécifiques, sélectionnés pour avoir connu du succès.

L'ouverture officielle aura lieu le 12 Novembre 2013 : le premier film s'intitule « vivre à Tazmamart » pour une durée de 72 mn dont le metteur en scène est Davy Zyler Fajn. Du 13 au 16 Novembre 2013, il y aura projection des autres films prévus au chef lieu de la municipalité de Kénitra, faute d'infrastructure dans le domaine du cinéma à cette ville.

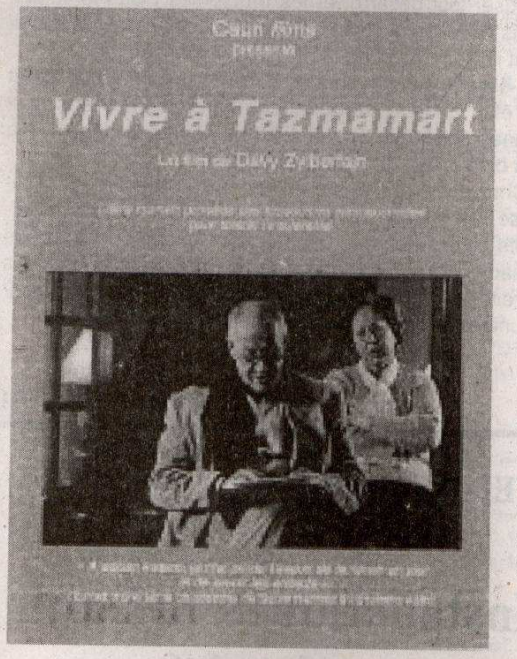

Au niveau régional Sidi Slimane est programmé pour le 14 Novembre 2013 ; Sidi kacem le 14 novembre 2013 ; Mechraa Belksiri le 15 Novembre 2013.

Un grand hommage pour l'équipe organisatrice : Bouchaib Jamoussi, Hassan Ait Bella, Ahmed Boughaba, Moukhtar Ait Omar, Abderrahman Louss, Fatima Bahasaaoud, Driss Yacoubi, Yassine Ait Rihou.

Pour rappel, le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est l'institution nationale chargée de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Maroc. Créé en Mars 2011 (remplaçant l'ancien Conseil Consultatif des Droits de l'Homme créé en 1990), le CNDH élabore des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme qu'il présente devant les deux Chambres du parlement. Il élabore également des rapports thématiques sur des questions spécifiques des droits de l'Homme.

Doté de treize commissions régionales, le Conseil observe la situation des droits de l'Homme dans les différentes régions du Maroc et peut intervenir par anticipation chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des droits de l'Homme. Le CNDH est une institution accréditée au statut A par le Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme depuis 2002.

Les commissions régionales des droits de l'Homme ont pour missions d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme, et recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme. Ces commissions procèdent à l'examen et au traitement des cas de violation des droits de l'Homme et élaborent à leur sujet des recommandations. Elles assurent également la mise en œuvre des projets du Conseil en matière de promotion des droits de l'Homme au niveau régional.

MOHAMED MANIA

Afrique, Maroc, décentralisation, migration…

Mohammed Nafaa

Publié le 2 novembre 2013
Affichages : 449

Entretien avec Jean Pierre Elong Mbassi, Secrétaire général de Cités et gouvernements locaux unis d'Afrique

Dans le message Royal à la Conférence mondiale des dirigeants locaux et régionaux (Rabat 1er-4 octobre 2013), SM le Roi Mohammed VI a mis l'accent sur la nécessaire régionalisation. Quel a été l'impact de cet appel à la réflexion sur le sommet?

Je crois que ce qui a été dit dans la lettre royale était déjà indiqué dans la Constitution du Maroc. C'est un modèle pour nombre de pays. L'option pour la décentralisation avancée et l'appui aux autorités locales dans la nouvelle gouvernance du Maroc sont en parfaite cohérence avec ce qui se fait et interpellent sur la manière avec laquelle ce sera appliqué.

Quelle valeur ajoutée de ce Sommet mondial qui s'est tenu au Maroc?

Ce congrès, dans la mesure où il a exposé l'ensemble des expériences de par le monde dans le domaine de la décentralisation, aidera -je l'espère- à ce que la mise en œuvre de ces directives soit enrichie des expériences des autres.

Qu'attendiez-vous de cette rencontre au Sommet de Rabat?

Le fait que le monde des collectivités locales ait choisi la capitale du Maroc pour tenir son 4ème Sommet mondial est un signe de la reconnaissance des efforts consentis par l'Afrique et le Maroc en particulier dans le domaine de la décentralisation et du développement des collectivités locales. Cet effort est aussi un défi, parce que la décentralisation se fait à un moment où les Etats Africains, en particulier, n'ont pas forcément les moyens de l'accompagner de façon adéquate.

Qu'en est-il du partage des ressources publiques?

Ce partage aux niveaux national et local, qui doit découler des compétences vers les collectivités locales, est difficile quand les finances locales ont une forte tension. Donc, on s'aventurera dans la décentralisation à un moment difficile. Et c'est parce que ce moment est difficile qu'il sollicite de tous l'innovation et la capacité de faire plus avec moins de moyens. Donc, il faut être à l'écoute, s'exposer aux expériences des autres, en tirer profit et mener des actions efficaces sans forcément avoir la possibilité d'avoir plus de ressources.

Que vous inspirent la politique africaine du Maroc et sa nouvelle stratégie?

La politique africaine du Maroc est très active. Elle l'a d'ailleurs toujours été. Le Royaume est très présent dans la vie économique et sociale du Continent, en particulier au sud du Sahara. Nous avons vu une présence très active de Royal Air Maroc (RAM), par exemple, qui, aujourd'hui, assure la liaison avec plusieurs pays et villes d'Afrique. Il y a aussi Attijariwafa bank qui accompagne le développement du secteur bancaire au sud du Sahara.

Le Maroc reste présent en Afrique bien qu'il ne participe pas aux activités de l'Union Africaine...

Vous savez, nombreux sont ceux en Afrique qui ont adressé à SM le Roi Mohammed VI des suppliques pour que le Maroc retrouve sa place légitime dans cette organisation panafricaine.

Cette union ne fonctionne pas comme il se doit.

Nous connaissons les problèmes de cette organisation et savons aussi quelles difficultés le Maroc rencontrerait dans ce retour. Nous ne perdons cependant pas espoir qu'un jour très proche, la famille africaine soit à nouveau réunifiée et que le Maroc retrouve sa place, lui qui est pays fondateur de l'Organisation de l'unité Africaine (OUA), qui était une puissance importance en Afrique.

Et qu'en est-il de la politique migratoire? Y a-t-il un plan d'action dans ce sens?

Feu SM Hassan II a dit une phrase extraordinaire, quand les gens avaient perçu de manière biaisée sa politique extérieure de rapprochement avec l'Europe. Il a comparé le Maroc à un arbre dont les branches vont chercher le soleil le plus loin possible et qui est solidement enraciné en terre africaine. Cette phrase inspire justement la politique du Maroc qui est de tous temps un trait d'union entre l'Afrique méditerranéenne et l'Afrique au sud du Sahara. C'est délicat à faire et c'est pour cela que les Directives royales sur le traitement du dossier de l'immigration sont très importantes: elles visent à ne pas encourager des sentiments xénophobes comme ceux qu'on voit malheureusement apparaître dans les pays européens. C'est à l'honneur de SM le Roi, parce que ce sentiment vient vite quand les gens ont l'impression que des étrangers, face à la crise économique et sociale, viennent leur prendre leur pain et que des étrangers s'installent chez eux et parfois réussissent mieux qu'eux... Et quand cela frustre, ce n'est pas étonnant qu'il y ait des réactions.

Comment appréciez-vous cette politique?

J'estime que le Roi du Maroc a été très juste en donnant ses directives à ce moment précis. Il faut reconnaître aussi que non seulement le Roi du Maroc a été juste, mais les institutions marocaines ont bien fonctionné.

Quelles institutions?

Le Conseil national des droits de l'homme qui a alerté les institutions publiques sur les risques qu'il y a en voyant se développer des sentiments xénophobes et parfois racistes au sein de la société marocaine, ce qui est incompatible avec la culture d'accueil et d'hospitalité traditionnelles du peuple marocain. Le Roi a eu raison de freiner une éventuelle dérive qui pourrait porter préjudice au Maroc et à cette image très positive que nous avons, nous les Africains, du grand frère marocain.

Interview réalisée par Mohammed Nafaa

http://www.lereporter.ma/politique/dossier/1469-afrique,-maroc,-d%C3%83%C2%A9centralisation,-migration%C3%A2%C2%80%C2%A6

الداخلة.. انطلاق الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة

السبت, 2 نوفمبر, 2013

الداخلة – انطلقت يوم السبت بالداخلة، أشغال الدورة العادية الرابعة المشتركة للجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بالداخلة اوسرد والعيون السمارة بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي.

ويأتي انعقاد هذه الدورة، التي تستمر يومين حسب بلاغ للمجلس، في سياق الاشتراك في الخصوصيات الاجتماعية للأقاليم الجنوبية وتقاطع الرهانات ومخططات العمل ومن أجل تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى في ما بين اللجنتين.

وأبرز السيد اليزمي، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية، لهذه الدورة أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية أصبحت الفاعل الأساسي الجديد في المنطقة بفضل عملها اليومي والمتواصل القائم على المهنية والذي يؤسس لمقاربة حقوقية جديدة.

وأشار إلى السمعة التي يحظى بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه، مستعرضا جملة من الانجازات التي حققها في المجال الحقوقي وفي مجال الإصدارات (حوالي 40 إصدارا) بفضل عمله الدؤوب القائم على معايير مهنية جعلت منه إحدى المؤسسات الأكثر نشاطا وديناميةخلال السنتين الأخيرتين على الصعيد الدولي.

وأكد السيد اليزمي على أهمية هذه الدورة التي تحتضنها مدينة الداخلة كفرصة لتقييم العمل وتطويره وتعميق النقاش بشأنه وإيجاد السبل الكفيلة بمواجهة التحديات المطروحة من منظور حقوقي.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%B9/

Le CNDH et l'ICPC fustigent le projet de loi organique sur le travail gouvernemental

Par Imane Azmi
Dimanche 3 novembre 2013 à 11h28

(Ph. MAP)
En exclusivité, Médias 24 vous livre les suggestions du CNDH et de l'ICPC quant au projet de loi organique portant sur l'organisation, le fonctionnement et le statut du gouvernement et de ses membres. Le projet de loi pèche par son imprécision en matière de droit d'accès à l'information et la responsabilisation des gouvernants. Lecture.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et l'Instance centrale pour la prévention de la corruption (ICPC) ont élaboré un mémorandum, dont Médias 24 détient une copie, portant un regard critique sur le projet de loi organique 065-13 relatif à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement et le statut juridique de ses membres.
Dans quel contexte arrive ce projet de loi ? e projet a été adopté, le 18 juillet dernier en conseil du gouvernement. Il vient en application de l'article 87 de la Constitution. De manière générale, c'est un dispositif d'encadrement de l'action gouvernementale. De même, il permettra la mise en place de mécanismes de fonctionnement. Objectif : une action gouvernementale en harmonie avec les règles de bonne gouvernance.
Le contenu. Le texte proposé comprend des règles d'organisation et de gestion des travaux du gouvernement. Il régit également les réunions du conseil du gouvernement et la procédure d'adoption des projets de texte. Les dispositions ont également trait à la participation des membres de l'Exécutif aux travaux du parlement.
Par ailleurs, ce projet de loi définit aussi la situation juridique des membres du gouvernement. Seront désormais fixées les modalités de formation des cabinets, les cas d'incompatibilité et de cumuls des fonctions. Encore plus, la gestion des affaires courantes lors de l'expiration du mandat gouvernemental est également précisée.
A ce propos, le CNDH et l'ICPC reconnaissent le respect du plafond fixé par l'article 87 de la Constitution. Cette disposition énonce que «une loi organique définit, notamment, les règles relatives à l'organisation et la conduite des travaux du gouvernement, et au statut de ses membres. Elle détermine également les cas d'incompatibilité avec la fonction gouvernementale, les règles relatives à la limitation du cumul des fonctions, ainsi que celles régissant l'expédition, par le gouvernement sortant, des affaires courantes ».
Toutefois, ils soulignent que : « le projet de texte **n'a pas inclus de règles précises de bonne gouvernance** dont découlent la transparence, l'intégrité, la participation et la responsabilisation dans la conduite des affaires du gouvernement ».
Les deux organismes basent leurs observations sur des dispositions de la Constitution, les conventions internationales et différentes résolutions internationales.

Sur le plan de la transparence des travaux du gouvernement, le mémorandum souligne l'absence de dispositions obligeant le gouvernement au respect des règles de transparence dans la conduite des affaires en conformité avec le droit à l'accès à l'information.

Les rédacteurs observent que bien «au contraire, il est noté que l'article 10 du projet de loi n'oblige pas les ministres et le secrétariat d'Etat d'informer le conseil du gouvernement de l'exécution des tâches qui leur sont assignées. De même, il ne leur est pas imposé de soumettre des rapports périodiques et réguliers sur ??leurs activités, ni de leur planning de travail ou encore de présenter des bilans d'étapes des réalisations et des objectifs ».

En effet, à la lecture de l'article 10 de ce projet de loi, il est uniquement stipulé que «les ministres et secrétaires d'Etat exercent leurs fonctions, dans les secteurs ministériels dont ils ont la charge dans la limite des attributions qui leur sont dévolues en vertu des arrêtés qui déterminent ces attributions … des textes législatifs et réglementaires en vigueur. Ils sont, en cette qualité, responsables conformément à l'article 93 de la Constitution, de l'exécution de la politique gouvernementale dans les secteurs dont ils ont la charge dans le cadre de la solidarité gouvernementale».

C'est dans le même esprit qu'est rédigé l'article 30 du projet de loi. Puisque les membres des cabinets sont tenus au secret professionnel « quelles que soient les circonstances », sans qu'il ne soit pris en considération les impératifs fixés par la loi sur le droit à l'accès à l'information.

Il se trouve selon le document du CNDH et de l'ICPC que seul l'article 14 du projet de loi «oblige le ministre et le secrétaire général du gouvernement de distribuer tous les projets de textes et de législation aux autres membres de l'Etat».

Sur le plan de l'intégrité de l'action gouvernementale, le document reconnaît que le législateur a réalisé une réelle avancée en termes d'incompatibilité et de cumul des mandats.

Toutefois, le chapitre IV du projet de loi s'est contenté de cas limités et est resté très évasif en matière de conflits d'intérêts. D'autant plus que rien n'oblige les ministres à révéler ni les véritables situations ni les changements de situations.

Les cas d'incompatibilité sont fixés par l'article 32 du projet de loi. Il s'agit notamment :

- la qualité de membre de la cour constitutionnelle ou du conseil économique et social et de l'environnement.
- la présidence d'une institution, d'un organisme, d'une organisation, actifs dans la protection des droits et des libertés, de la bonne gouvernance et du développement humain durable et de la démocratie participative.
- la présidence d'un conseil régional, d'une chambre professionnelle, d'un conseil communal, provincial, préfectoral ou d'une collectivité locale.
- la participation à des fonctions non représentatives, pour le compte d'une ONG ou un Etat étrangers avec rémunération.
- la pratique de toute autre fonction publique.

Le CNDH et l'ICPC proposent tout d'abord **le renvoi de ce projet de loi organique pour une harmonisation de l'ensemble des cas d'incompatibilités** avec les lois organiques de certaines institutions toutes constitutionnelles et particulièrement celle de la chambre de représentants, des conseillers, de le cour constitutionnelle et du conseil supérieur du pouvoir judiciaire.

Ensuite, les deux institutions **suggèrent de rajouter des cas supplémentaires d'incompatibilités**

relatifs à la présidence d'instances et d'institutions de défense des droits et des libertés, la bonne gouvernance, le développement humain et la démocratie participative.
Il est également question de fixer une prohibition en matière de non cumul d'un mandat ministériel avec celui de fonctionnaire dans des entreprises publiques.

Le cumul des mandats. C'est l'article 33 du projet de loi organique qui spécifie les 3 activités à suspendre par les membres du gouvernement durant le mandat :
- la pratique de toute activité professionnelle ou commerciale dans le secteur privé.
- la participation à la gestion ou la direction des entreprises privées visant à réaliser un profit.
- l'engagement dans toute activité qui pourrait conduire à un conflit d'intérêts.

Cependant, la combinaison des activités mentionnées n'est pas précise. Et pourquoi? En effet pour les experts de l'ICPC et du CNDH, le texte parle d'une part de suspension et non pas d'interdiction. D'autre part, il n'évoque pas l'ensemble des activités du secteur privé pour ne citer que les finances, l'industrie ou encore l'agriculture.
Le conflit d'intérêts. Il est reproché au texte de ne pas avoir fait un distinguo clair entre les notions de cumul de fonctions et de conflits d'intérêts.
Dans l'attente d'une loi qui fixerait précisément les cas de conflits d'intérêt, il est demandé:
- de fournir à la prise de fonction de chaque membre du gouvernement une liste détaillée de tous les intérêts qui pourraient entraîner un conflit réel ou potentiel.
- la publication sur le portail internet du gouvernement de la liste dûment remplie, avec mise à jour tous les 6 mois.
- de préciser les litiges devant les tribunaux dont l'un des membres du gouvernement est partie au procès.
- de fixer les règles d'acceptations ou de refus de cadeaux et autres avantages similaires.
- de prohiber l'utilisation des ressources du gouvernement à des fins personnelles, partisanes, associative ou syndicales.

Sur le plan de la démocratie participative, le mémorandum relève l'inexistence de dispositions qui traduisent les obligations du gouvernement en matière de démocratie participative, sauf quand il s'agit de consultations dans le cadre de l'élaboration des études d'impacts.
Par ailleurs, le même document **souligne le défaut d'encadrement dans les rapports entre le gouvernement et les instances de bonne gouvernance**.
Le mémorandum prône également**les consultations publiques au sujet des projets de textes législatifs et réglementaires.**
Sur le plan de la responsabilité, il est notamment reproché au texte en projet de ne pas assujettir les membres du gouvernement au contrôle de la cour des comptes. Alors que même le code sur les tribunaux financiers ne prévoit pas cette possibilité.
Le document **conclut à l'absence d'encadrement législatif et réglementaire des relations au sein des composantes du gouvernement.** Il est fortement recommandé d'établir des règles exigeant des membres du gouvernement de présenter des rapports périodiques détaillés sur les activités et les politiques, les plannings d'exécution des réalisations de leurs ministères, par rapports aux objectifs qui leur sont assignés.

Le CNDH et l'ICPC ont réalisé un vrai travail de fond, reste à savoir **quelles en seront les suites**. Plusieurs membres du gouvernement actuel vivent des situations de cumuls de fonction et de conflits d'intérêt. Il faudra s'attendre à de la résistance…

http://www.medias24.com/POLITIQUE/5835-Le-CNDH-et-l-ICPC-fustigent-le-projet-de-loi-organique-sur-le-travail-gouvernemental.html

SAHARA: LE CNDH FAIT LE POINT SUR LA SITUATION DES DROITS DE L'HOMME

Par Mohamed Alaoui le 03/11/2013 à 15h24 (mise à jour le 03/11/2013 à 18h58)

© Copyright : DR

Week-end studieux pour le Conseil national des droits de l'homme qui a réuni ses comités régionaux. Objectif : Evaluer les actions entreprises en matière de promotion des droits de l'homme.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a tenu samedi et dimanche des réunions ses comités régionaux de la zone Laâyoune-Smara-Asrad où une évaluation exhaustive de ses actions pour la promotion des droits de l'homme a été faite sous la présidence de Driss Yazami. Cette réunion régionale "a été une occasion de s'arrêter sur les actions qui ont été entreprises et sur les efforts à entreprendre à l'avenir", a déclaré dimanche le président du CNDH au terme de cette rencontre. Le représentant du CNDH à Laâyoune, Mohamed Semlali, a indiqué que cette session conjointe "a examiné les actions du CNDH sur place" ainsi que "la consolidation de nos efforts". Le rôle du CNDH dans le renforcement de son action dans les provinces sahariennes marocaines a été reconnu par les Nations ynies et des ONG internationales.

http://www.le360.ma/fr/soci%C3%A9t%C3%A9/sahara-le-cndh-fait-le-point-sur-la-situation-des-droits-de-lhomme-5381

La jeunesse mobilisée contre l'intolérance

[11/1/2013 9:44:29 AM] | **Magharebia** | Lu :**40** fois | Commenter

Maroc - **Une nouvelle campagne internationale envisage de lutter contre la xénophobie et les génocides en rassemblant des vidéos en ligne réalisées par des jeunes dans le monde entier.**

Ce projet "Exit Génocide" envisage de produire un long métrage à partir de milliers de vidéos originales publiées sur l'internet.

Cette initiative a été lancée le vendredi 25 octobre au Maroc et est dirigée par l'ONG américaine World Memory Film Project (WMFP), en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et l'Organisation islamique pour l'éducation, la science et la culture (ISESCO). Ce projet est parrainé par Adama Dieng, conseiller spécial pour la prévention du génocide auprès du Secrétaire général des Nations unies.

Les jeunes réalisateurs du monde entier ont été invités à poster leurs vidéos, qui peuvent être des histoires, des créations artistiques originales ou des reportages thématiques.

Pour le journaliste et producteur Michael Kirtley, qui préside la plateforme WMFP, le but est de permettre aux jeunes d'aujourd'hui, qui seront les décideurs de demain, de bâtir un monde débarrassé de toute xénophobie génératrice d'exclusion et d'extermination.

Il s'agit d'une expérience sans précédent et première en son genre à naître dans un pays du sud de la Méditerranée.

Le choix du Maroc comme plateforme de lancement de cet immense projet de sensibilisation est dû au fait que le pays est une fenêtre sur le monde en raison de son ancienne tradition de tolérance et d'ouverture d'esprit, a expliqué Kirtley. Il estime qu'au vu de ses efforts novateurs dans le traitement des problèmes des droits de l'Homme au Maroc, en particulier ceux des migrants subsahariens vers l'Europe, le CNDH s'avère être un chef de file sur la scène mondiale.

Le président de ce conseil, Driss El Yazami, a pour sa part souligné que le Maroc portait une très grande attention à cette question. Il a demandé aux jeunes Marocains de participer très nombreux à ce projet en réalisant des courts métrages qui illustrent leurs opinions sur les sujets de la xénophobie et du génocide.

Cette initiative permettra d'informer les jeunes sur leur passé et de les sensibiliser à la nécessité de s'impliquer davantage dans les activités destinées à lutter contre la haine, a expliqué le directeur de l'ISESCO Abdulaziz Othman Altwaijri.

Contactés par Magharebia, de nombreux jeunes ont fait part de leur intérêt pour cette campagne internationale, qui donnera une voix à la jeunesse.

Zohra Saboni, étudiante de 19 ans, a expliqué qu'elle commençait à réfléchir à une idée de court métrage consacré à l'intolérance et à la haine.

"Dès que j'ai appris le lancement de ce projet, j'ai décidé d'agir en étant l'un des participants dans le monde. La jeunesse doit se mobiliser contre la haine et la violence. Nous devons parler d'une seule voix", a-t-elle ajouté.

Un point de vue partagé par Ihab Ramouchi, autre étudiant de 22 ans. Avec deux de ses amis, il envisage de tourner un court métrage pour lutter contre la violence et l'intolérance et encourager les gens à l'ouverture d'esprit et à l'acceptation de l'autre.

"Comme idée principale, nous avons retenu la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme, un phénomène qui sévit de plus en plus dans le monde. Il est temps que les jeunes se mobilisent pour manifester leur point de vue en la matière", a-t-il expliqué.
Source : | **Magharebia**

http://www.icilome.com/nouvelles/news.asp?id=11&idnews=765804